الأمم المتحدة

E/ECA/COE/44/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
9 January 2026

Arabic
Original: French

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الرابع والأربعون

طنجة، المغرب (حضوريا وعبر الانترنت)، ٢٨-٣٠ آذار/مارس ٢٠٢٦

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*

القضايا النظامية

تقرير عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

مذكرة من الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة التقرير المتعلق بأعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط.

* E/ECA/COE/44/1

A.26-00008 (A)

تقرير عن أعمال المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

أولا– مقدمة

١– اتسمت السنة المنصرمة باستمرار أوجه ضعف هيكلية، وتزايد حدّة الصدمات المناخية والاقتصادية، والضغوط التضخمية، وتسارُع الانتقال الرقمي والطاقوي. وفي هذا السياق، تطورت أنشطة المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط نحو زيادة اللجوء إلى الدعم العملي الموجه لوضع السياسات العامة والتصديق عليها وتنفيذها، استكمالا للأعمال في مجال التدريب، وذلك للاستجابة بطريقة مباشرة أكثر للطلبات التي تعرب عنها الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٢– وقد نفذ المعهد ٣٤ نشاطا تدريبيا إقليميا ووطنيا وعبر الإنترنت، استفاد منها ٥,٣٢٥ مسؤولا حكوميا وفاعلا في مجال التنمية ينتمون إلى ٥٢ بلدا أفريقيا، وكانت من بينهم ١,٣٢٧ امرأة. وقد ساهمت هذه الأنشطة، التي أقيمت في شكل مختلط وحضوريا، في تعزيز القدرات في المجالات ذات الأولوية المتصلة بالتخطيط والحوكمة العموميين. وبالموازاة مع ذلك، واصل المعهد الاضطلاع بدوره بوصفه منصة فكرية وعملية في إطار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حيث كان يقرِن بين التدريب، والبحث التطبيقي، والحوارات التي تتناول السياسات العامة، لا سيما عن طريق الندوات، ومسابقات الأفكار، وفضاءات الإبداع المشترك، تماشيا مع نهج 'توحيد أداء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا'.

٣– وكانت السنة قيد النظر أيضا سنة حاسمة على الصعيدين المؤسسي والاستراتيجي. فقد سمحت أعمال اللجنة الاستشارية الفنية، والاجتماعان اللذان عقدهما مجلس الإدارة، والمناقشات بتعزيز وتنقيح الإطار الاستراتيجي للمعهد للفترة ٢٠٢٦–٢٠٣٠. وهذا الإطار يحدد رؤية واضحة، وهي: 'من أجل أفريقيا متحوّلة هيكليّا ومزدهرة، عمادها مهاراتها الذاتية'. وهو يحدد أيضا ستة توجهات استراتيجية تشمل التخطيط المتكامل وتمويل التنمية، والتكامل الإقليمي والتصنيع، والمكاسب الاجتماعية الشاملة للجميع، والموارد الطبيعية والمناخ، والبنية التحتية، فضلا عن الابتكار والتحوّل الرقمي. وقد جرى تصميم هذا الإطار على أساس نظرية للتغيير ترمي إلى دعم الاقتصادات الأفريقية في تحوّلها الهيكلي.

٤– ويسلط هذا التقرير الضوء على النتائج التي حققها المعهد في عام ٢٠٢٥. ويُبرز أيضا مدى إسهام هذه النتائج في مواءمة السياسات الوطنية مع الأولويات القارية والعالمية، وفي التحول التدريجي للقدرات العامة، وفي القيمة المضافة الخاصة للمعهد في المنظومة الأفريقية لبناء القدرات. وبذلك فهو يقدم قراءة استراتيجية للإنجازات التي تحققت في العام ٢٠٢٥، ويفسح المجال في الوقت نفسه لآفاق عملية لدورة ٢٠٢٦–

٢٠٣٠ ولمناقشات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أثناء الدورة الثامنة والخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثانيا- إعادة التنظيم الاستراتيجي للمعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

ألف- إطار استراتيجي متجدد من أجل أفريقيا متحوّلة

٥- شرع المعهد في تنفيذ عملية تعزيز توجهاته الاستراتيجية، وذلك باعتماد الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٦-٢٠٣٠، الذي يحدد تنظيمه في مجالات التخطيط والحوكمة الاقتصادية وتنمية القدرات العامة، وفقا لولايته ولأولويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. ويشكل هذا الإطار أساسا لعمل المعهد الرامي إلى تعزيز الدعم المقدم للعمليات الوطنية ذات الصلة باتخاذ القرار وتنفيذ السياسات العامة، استنادا إلى أولويات متكاملة تشمل التخطيط وتمويل التنمية، والتكامل الإقليمي والتحوّل المنتِج، والمكاسب الاجتماعية الشاملة للجميع، وإدارة الموارد الطبيعية والمناخ، والبنية التحتية، فضلا عن الابتكار والتحول الرقمي.

باء- توجيه استراتيجي معزَّز بأجهزة الحوكمة

٦- لقد جرى تنقيح وتعزيز توجهات الإطار الاستراتيجي على إثر اجتماعين متتاليين عقدتهما اللجنة الاستشارية الفنية. وأدى هاذان الاجتماعان دورا حاسما في توضيح المقترح القيّم الذي قدمه المعهد تلبيةً للاحتياجات التي أعربت عنها البلدان. وشددت أعمال هذه اللجنة على الحاجة إلى تخطيط استباقي أكثر، ومتمايز وفقا لخصوصيات البلدان، ويقوم على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية في منظومة واحدة. وساهمت هذه الأعمال أيضا في هيكلة مجموعة من الأنشطة والدروس 'المميزة' التي تعكس المزايا النسبية التي يتمتع بها المعهد والاحتياجات الناشئة للدول الأعضاء.

٧- وقد جرى بحث هذه التوجهات ومناقشتها في أثناء الدورة الستين لمجلس إدارة المعهد. وتناولت المناقشات مدى اتساق إعادة التنظيم الاستراتيجي المقترح، وشروط تنفيذه، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بوضوح الحضور المؤسسي على الساحة، والاستدامة المالية، وتعزيز آليات متابعة النتائج. وفي أثناء المناقشات، تطرّق المشاركون أيضا لدور المعهد في الربط بين التفكير الاستراتيجي، وأنشطة التدريب، ودعم الإدارات العمومية.

جيم- نحو نموذج نشاط أكثر استدامة وقائم على النتائج

٨- في هذا السياق، شرع المعهد في تفكير عميق بشأن تطور نموذج النشاط الذي يضطلع به بغية ضمان استدامة تدخلاته واستمرار دعمه للبلدان. ويرمي هذا التفكير إلى تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع القطاع الخاص والمؤسسات، وإلى استكشاف آليات ابتكارية مثل التطبيق التدريجي لدورات تدريبية ذات تكلفة مشتركة أو إنشاء صندوق الهبات. ويتمثل الهدف في تأمين الموارد اللازمة الكفيلة بإطالة أمد الدعم المقدم للدول الأعضاء، لا سيما في مرحلتي التصديق على الإصلاحات وتنفيذها الحرجتين.

دال- تحقيق مواءمة استراتيجية قوية مع أولويات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩- تساهم تدخلات المعهد بشكل مباشر في تعزيز الفعالية المؤسسية وجودة الحوكمة العامة، وفي دمج إدارة المخاطر والقدرة على الصمود في أطر التخطيط، وكذلك في ترسيخ السياسات الاجتماعية والشاملة للجميع في أطر الاقتصاد الكلي والأطر المالية. وتساهم أيضا في تطوير المهارات الملائمة للتحولات الاقتصادية والتكنولوجية والديموغرافية الجارية، وفي تعزيز التعاون التقني والشراكات الإقليمية.

١٠- وبقيام المعهد بإعادة تنظيم عمله ليكون حلقة وصل بين الرؤية الاستراتيجية والحوكمة المؤسسية والأثر العملي، فهو يقدم نفسه في مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين في أثناء الدورة الخمسين للجنة الاقتصادية لأفريقيا ليس كأداة لتقديم الحساب والمساءلة فحسب، بل كدعامة موثوقة ومؤثرة لدعم الدول الأعضاء في تحويل التزاماتها القارية والعالمية إلى سياسات عامة فعالة ومتسقة ومستدامة.

هاء- منظومة العمل

١١- في عام ٢٠٢٥، كان عمل المعهد يندرج في سياق نهج يرمي إلى ربط أنشطة التدريب بعملية وضع أطر السياسات العامة، لا سيما الاستراتيجيات الوطنية والمذكرات المفاهيمية وأطر الإصلاح. واستند هذا النهج إلى طرائق التصميم المشترك، بحيث تشمل حلقات عمل تعاونية وأنشطة من قبيل مسابقة الأفكار، فضلا عن تعزيز الربط بين البحث التطبيقي، والتدريب محدد الهدف، ودعم الإدارات.

١٢- وتعتمد إعادة التنظيم هذه على نموذج للعمل يقوم على أربعة نُهج تكميلية، ألا وهي: التنمية المتكاملة للقدرات، وأنشطة البحث والدعوة، وإدارة المعرفة والابتكار، والشراكات الاستراتيجية. ويقوم الإطار الاستراتيجي للمعهد ٢٠٢٦-٢٠٣٠ بإضفاء الطابع الرسمي على هذا النهج وترسيخه وذلك بإعمال نظرية للتغيير تركّز على اعتماد

الدول الأعضاء فعليا أدواتٍ ومهاراتٍ وآلياتٍ مؤسسيةً، مدعومة بحلقات مستمرة من التعلم والمتابعة والتكيّف.

١٣- وهذا هو الإطار الذي انتشر فيه أثر المعهد على القارة على نحو متماسك وواضح، وذلك من خلال ثلاثة محاور تدخُّل أساسية، ستُعرض أدناه. وهذه المحاور تترجم بصورة ملموسة نهجا متكاملا قائما على النتائج لصالح التخطيط والشمول والتحوّل المستدام للقدرات العامة الأفريقية.

ثالثا- تأثير إعادة التنظيم الاستراتيجي على القارة

ألف- المحور الأول- الحوكمة الاستباقية: دمج إدارة المخاطر في التخطيط

١٤- في عام ٢٠٢٥، رافق المعهد الدول الأعضاء في تطور هيكلي لممارساتها في مجال التخطيط، وذلك بتشجيع الانتقال من نُهُج قطاعية قائمة على رد الفعل إلى أطر متكاملة واستباقية وقائمة على الأدلة. وقد مكّن هذا التوجه بتزويد الإدارات بالأدوات على نحو أفضل في مواجهة الصدمات المتعددة (الصحية والمناخية والاقتصادية والأمنية) وذلك بإدراج إدارة المخاطر في صميم عمليات اتخاذ القرارات العامة.

١٥- وفي هذا السياق، جرى تنفيذ عدة تدخلات أساسية، تجمع بين الدعم المؤسسي، والمشاركة في إيجاد الحلول، ونشر المنهجيات العملية، وبالأخص ما يلي:

(أ) تقديم دعم موجه لغانا من خلال إقامة حلقة عمل وطنية بعنوان 'المشاركة المجتمعية والعمل الشُّرطي'، أدت إلى اعتماد مصلحة الهجرة الغانية وثيقةً مؤسسية داخلية (مبادئ توجيهية) تدمج إدارة مخاطر الهجرة في ممارسات السياسات المجتمعية؛

(ب) تنظيم مسابقة أفكار إقليمية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٥ تناولت موضوع 'إدارة المخاطر على المستوى الوطني: التوجهات الاستراتيجية'، حيث أتاحت التصميم المشترك لأربعة مشاريع استراتيجيات وطنية لإدارة المخاطر لصالح جزر القمر وسيراليون والكاميرون وملاوي؛

(ج) الدمج المنهجي للمبادئ الجامعة الضرورية لاستدامة السياسات العامة، لا سيما التنسيق فيما بين الوزارات، والمشاركة المجتمعية، والنهج المراعي للاعتبارات الجنسانية، والتجارب المبنية على البيانات، والمواءمة مع أطر الإدارة القائمة على النتائج.

١٦- وقد استُكملت هذه الأنشطة، حسب السياقات الوطنية، بمناقشات تقنية في مرحلة ما بعد النشاط، ودعم منهجي لتوحيد الوثائق التي أُعدّت، والمساعدة في دمج الأطر التي وُضعت في عمليات التخطيط الوطنية.

١٧- وأتاحت هذه الأنشطة مجتمعةً وضع أطر وطنية لإدارة المخاطر، حازت على الإقرار من الناحيتين الفنية والمنهجية، وصار بالإمكان عرضها على العمليات الوطنية للمصادقة والتمويل وكذلك التنفيذ، عند الاقتضاء. وهي تعكس تحقيق اندماج تدريجي لإدارة المخاطر في ممارسات التخطيط العام، بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والأطر المرجعية القارية.

باء- المحور الثاني- الحماية الاجتماعية واقتصاد الرعاية: ترسيخ الإدماج في أطر الاقتصاد الكلي

١٨- في عام ٢٠٢٥، قدّم المعهد دعما حاسما لدمج الحماية الاجتماعية واقتصاد الرعاية في أطر التخطيط الوطني والتحليل الاقتصادي، وذلك بمعالجة تحدٍّ متكرر في مجال السياسة العامة في أفريقيا، ألا وهو تشتت الآليات الاجتماعية وضعف ارتباطها بأطر عمل الميزانية والأطر المالية وأطر الاقتصاد الكلي. وقد مكّن هذا النهج من إعادة تنظيم الحماية الاجتماعية وتحويلها من قطاع معزول إلى رافعة محورية لإحداث التحوّل الاقتصادي والاجتماعي.

١٩- وفي هذا السياق، جرى تنفيذ عدة أنشطة ملموسة بغية تعزيز القدرات الفردية والترتيبات المؤسسية للدول الأعضاء معا، وذلك عن طريق ما يلي على وجه الخصوص:

(أ) إطلاق دورة تدريبية إلكترونية ثنائية اللغة، عُقدت خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٢٥، وشارك فيها ١،١٣٨ من صانعي القرار والخبراء (من بينهم ٣٤٧ امرأة) من ٤٨ دولة أفريقية. وقد ساهمت الدورة في تعزيز فهم واسع وشامل للقضايا الاقتصادية الكلية المتعلقة باقتصاد الرعاية.

(ب) تقديم دعم استشاري موجه لصياغة سياسات عامة أدى إلى وضع ثلاث مسودات أو نسخ معتمدة تقنيا لمشاريع استراتيجيات وطنية للحماية الاجتماعية لكل من زمبابوي، والسنغال، والكاميرون، دعما للعمليات الحكومية ذات الأولوية؛

(ج) حوارات استكشافية وأنشطة لتحديد نطاق الطلبات، جرت في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وغامبيا، وكوت ديفوار، وملاوي، وذلك تمهيد لتدخلات معمقة من المقرر تنفيذها اعتبارا من عام ٢٠٢٦.

٢٠- وفي العديد من الحالات، اقترن هذا الدعم بمرافقة تقنية موجهة ترمي إلى دعم الاتساق بين القطاعات في مشاريع الاستراتيجيات، وربطها بأطر الميزانية القائمة، والتحضير للمراحل اللاحقة من إجراءات الاعتماد المؤسسي.

٢١- وسمحت مختلف التدخلات بمساعدة عدة دول أعضاء في وضع أطر استراتيجية للحماية الاجتماعية أو تحديثها، جرى اعتمادها تقنيا، وأُدرجت فيها بشكل صريح

آثارها الاقتصادية الكلية والميزانية. وقد انصبّ هذا الدعم على هيكلة أطر التخطيط، وتحديد الترتيبات المؤسسية، ووضع آليات للرصد، تمهيدًا لعمليات الاعتماد والتنفيذ على الصعيد الوطن.

جيم- المحور الثالث- إعداد قوى عاملة جاهزة للمستقبل: من التدريب الموجّه إلى التحول المستدام للقدرات العامة

٢٢- في عام ٢٠٢٥، قام المعهد بتعزيز سلسلة 'البحث-التدريب-القرار'، بهدف الارتقاء بالمهارات اللازمة لتعزيز متانة التخطيط على المستويين المحلي والوطني، وتحقيق قدر أكبر من الاستقرار الاقتصادي الكلي.

٢٣- وبالإضافة إلى الدورات التدريبية عبر الإنترنت والدورات الهجينة، واصل المعهد في عام ٢٠٢٥ تنفيذ برنامج تدريبي حضوري مكثف، صمم ليكون بمثابة فضاءات مميّزة لحوار سياساتي يراعي السياقات، وتعزيز المؤسسات، والتعلّم من الأقران، لا سيما على المستويين الوطني ودون الإقليمي.

٢٤- وقد أتاحت هذه الأنشطة ترسيخ المحتوى مباشرة في الواقع الإداري والاقتصادي والاجتماعي للبلدان المستفيدة، وفي الوقت نفسه تعزيز الإمساك العملي بزمام أدوات التخطيط والحوكمة ورصد السياسات العامة. وبذلك تكون هذه الأنشطة قد عززت من قدرة المؤسسات الوطنية على تجسيد الأطر القارية والعالمية في صورة إجراءات ملموسة ومنسقة.

٢٥- وفي إطار هذا المحور، شملت الدورات التدريبية الحضورية مجالات استراتيجية تتماشى على نحو وثيق مع أولويات مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين، لا سيما ما يلي:

(أ) التجارة والتكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بتنظيم دورات تدريبية في مجالات التجارة الإلكترونية وتنظيمها، وتنفيذ الاتفاق المؤسس للمنطقة وتعزيز القدرات المتعلقة بالسياسات التجارية وسلاسل القيم الإقليمية، وقد عقدت في:

'١' لوساكا لصالح مشاركين قدِموا من زامبيا وزمبابوي؛

'٢' وياوندي حيث جمعت موظفين كبارا من جمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون والكاميرون وموريتانيا، لبناء القدرات في مجالات السياسات التجارية، وسلاسل القيمة الإقليمية، وتنظيم التجارة الإلكترونية.

(ب) دورة تدريبية معمقة عن السياسات الاقتصادية المراعية للاعتبارات الجنسانية أُقيمت في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتهدف إلى دمج المساواة بين الجنسين بصورة منتظمة في أطر الاقتصاد الكلي والميزانية والتخطيط.

(ج) الانتقال الطاقوي وإدارة الموارد الطبيعية، وذلك بتنظيم دورة تدريبية وطنية في ملاوي عن مصادر الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، تهدف إلى دعم إعداد سياسات طاقوية مستدامة، تكون متوافقة مع الالتزامات المناخية.

(د) دورة تدريبية لتعميم المنظور الجنساني في السياسات العامة في كوت ديفوار. وتهدف هذه الدورة إلى تعزيز قدرة الإدارات على تعميم الاعتبارات الجنسانية في مختلف مراحل صياغة السياسات العامة؛

(هـ) توجيه السياسات العامة ورصدها وتعلُّمها، وذلك بإجراء دورة تدريبية في غامبيا، تناولت موضوع 'المتابعة، والتقييم، والمساءلة، والتعلّم'. وفضلا عن ذلك، فإن هذه الدورة ساهمت في تحسين المساءلة، والتعلّم المؤسسي، واتخاذ القرار المبني على الأدلة.

٢٦- وساهمت هذه البرامج مجتمعةً في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بالتخطيط والحوكمة، ووضعت مهارات تقنية وتحليلية في متناول الإدارات العمومية يمكن استخدامها في وظائفها اليومية. وهذا المحور يتوافق إلى حد كبير مع تطلعات 'ميثاق المستقبل' الذي اعتُمد في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل في أيلول/سبتمبر ٢٠٢٤ ومع مرفقيه الاثنين (التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال القادمة).

٢٧- وفي هذا السياق أيضا، جرى تنفيذ أنشطة أخرى شملت ما يلي:

(أ) برنامج تدريبي على مستوى درجة الماجستير في مجال النمذجة الاقتصادية الكلية، نُفِّذ بالشراكة مع شبكة الاقتصاديين الشباب، وشمل نماذج الانحدار الذاتي الموجه، ونموذج التوازن العام المحسوب، والنماذج العامة الديناميكية العشوائية، والأنظمة الديناميكية ونظم الديناميات، التوازن العام المحسوب، ونموذج التوازن العام العشوائي الديناميكي، وذلك بإجمالي ٢٠٠ ساعة موزعة على فصل دراسي واحد، وأسفر عن نشر ١٠ أوراق بحثية؛

(ب) دعمٌ للمعهد الوطني للإدارة العامة في جيبوتي في هيكلة قدراته في مجال التدريب الرقمي، على إثر تقييم تقني للاحتياجات أجري في آذار/مارس ٢٠٢٥. وأبرز هذا التقييم أوجه القصور في مجال الترتيبات التعليمية الرقمية والاستعداد المؤسسي للتعليم عن بعد. وبناء على ذلك، جرى تنفيذ نشاط تدريبي محدد الهدف في الفترة من نيسان/أبريل إلى أيار/مايو ٢٠٢٥ لصالح ١٣ من موظفي المعهد، بينهم أربع نساء.

وتناولت هذه الدورة التدريبية تصميم المحتوى التعليمي الرقمي وإدارة منصة 'مودل'، وذلك في إطار شراكة تقنية مع جامعة الشيخ 'أحمدو كان' الافتراضية في السنغال. وساهم هذا النشاط في دمج التدريب الرقمي رسميا في الإطار المؤسسي لتنمية قدرات المعهد، وهو ما شكل خطوة عملية نحو إيجاد أساليب تدريب مستدامة للمسؤولين العموميين في جيبوتي.

(ج) تم في السنغال توظيف نتائج بحثية، بالشراكة مع المديرية العامة للتخطيط والسياسات الاقتصادية، لوضع اللمسات الأخيرة على منهاج دراسي يهدف إلى تعزيز قدرات التخطيط لدى الفاعلين المحليين في مجالات القيمة المضافة، والتخصص المحلي، والمرونة المنتجة.

(د) مساعدة تحضيرية لسيراليون في شكل دراسات تتعلق بالسياسة العامة بشأن تحويل معهد تدريب موظفي الخدمة المدنية إلى أكاديمية عصرية للتدريب على المهام التنفيذية (إطار الإصلاح جاهز، التنفيذ متوقع في عام ٢٠٢٦).

٢٨- وبالنسبة لوزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط، تعكس الأنشطة التي تنفذ في سياق هذه الركيزة طموحا محددا، يتمثل في العمل بحيث تؤدي جهود تعزيز المهارات إلى إحداث تحولات مؤسسية قابلة للقياس. وبناء عليه، قام المعهد في عام ٢٠٢٥ بتعزيز سلسلة نتائج تربط بين التدريب وإنتاج المعرفة التطبيقية ودعم الإدارات، لكي يتسنى تجسيد القدرات التي جرى تطويرها في مناهج وطنية، وفي ترتيبات تنظيمية مستدامة، وفي سياسات محلية قائمة على المحاكاة وبيانات موثوقة وتحليلات استشرافية.

٢٩- ويوضح الإطار الاستراتيجي ٢٠٢٦-٢٠٣٠ هذا الأمر. وبالفعل، فهو يعيد تركيز عمل المعهد على الاقتصاد الكلي المطبق على التحوّل الهيكلي ويتجاوز النُّهُج التحليلية البحتة لصالح أطر متكاملة تربط التخطيط والسياسات المالية وتمويل التنمية والشمول الاجتماعي والمرونة في مواجهة الصدمات. وتؤكد إعادة التنظيم هذه على مهمة المعهد بوصفه أداة تنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا لتعزيز القدرات على صعيد الاقتصاد الكلي والتخطيط لصالح الدول الأعضاء، دعما لتنفيذ خطة عام ٢٠٦٣ والأولويات القارية.

دال- بيانات مجمَّعة عن التدريب

٣٠- تمثل الأرقام الواردة في الجدول ١ أدناه بيانات التدريب لعام ٢٠٢٥. وهي تحلّ محلّ التقديرات السابقة، وتشكل الأساس المرجعي الرسمي لمؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين.

الجدول ١:

ملخص الدورات التدريبية المقدمة في عام ٢٠٢٥

المؤشر	القيمة (٢٠٢٥)
إجمالي عدد الدورات التدريبية التي قُدّمت	٣٤
المسؤولون وأصحاب المصلحة الذين دُرِّبوا	٥ ٣٢٥
النساء المستفيدات	١ ٣٢٧
طرائق التدريب	حضوريا، وعبر الإنترنت، ومختلطة.
المجموعات المواضيعية	الاقتصاد الكلي والتخطيط؛ التكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ التنمية الاجتماعية؛ الموارد الطبيعية والمناخ

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥.

هاء- تعزيز المؤسسات وتنمية القدرات

٣١- في عام ٢٠٢٥، أطلق المعهد مجموعة من ٢٢ برنامجا تدريبيا إقليميا ووطنيا وعبر الإنترنت، استفاد منها ٥,٣٢٥ مسؤولا حكوميا وفاعلا في مجال التنمية. وقد أدت هذه الأنشطة إلى تعزيز المهارات التقنية والتحليلية والاستراتيجية للإدارات، مع دعم مباشر لتناسق السياسات وفعالية التخطيط.

رابعا- المساهمة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

٣٢- لقد ساهمت الأنشطة التدريبية مساهمة ملموسة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣

(أ) الهدفان ١ و١٠ من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان؛ والحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها؛

(ب) الهدف ٤: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع؛

(ج) الهدف ٥: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات؛

(د) الهدف ٨: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع؛

(هـ) الهدف ١٣: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره ؛

(و) الهدف ١٦: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات؛

(ز) الهدف ١٧: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

الشكل ١:

تطور عدد المستفيدين من الدورات التدريبية حسب السنة: ٢٠٢١-٢٠٢٥

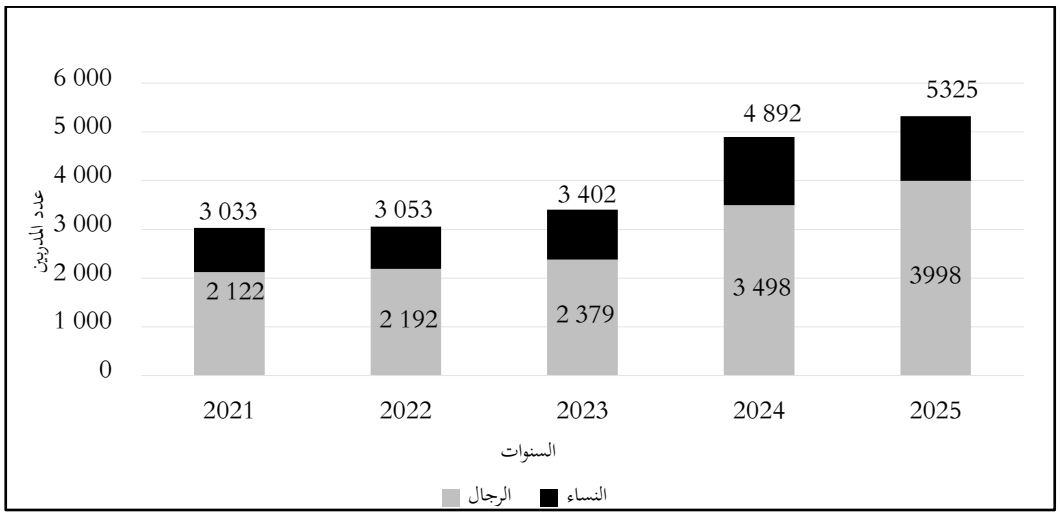

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥

خامسا- الموارد والاستدامة

٣٣- تُموَّل أنشطة المعهد من موارد متأتية من أربعة مصادر رئيسية هي:

(أ) الدعم المالي المقدم من الدول الأعضاء من خلال مساهماتها السنوية، التي تُدفع وفق جدول محدد سلفا أقره واعتمده مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين؛

(ب) منحة منتظمة مقدمة من منظمة الأمم المتحدة، بمبلغ سنوي ثابت قدره ٢,٤ مليون دولار أمريكي، بعد الزيادة التي وافقت عليها الجمعية العامة؛ وتشكل هذه المنحة أساس الميزانية البرنامجية السنوية للمعهد؛

(ج) موارد تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وموجهة لتمويل برامج وأنشطة بناء القدرات؛

(د) أموال خارجة عن الميزانية مقدمة من مؤسسات مالية متعددة الأطراف وثنائية، ومن مؤسسات خاصة، ومن شركاء إنمائيين آخرين.

٣٤- ويبيّن الشكل ٢ تطور الإيرادات في الفترة الممتدة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥، وهي موزّعة على ثلاث فئات رئيسية: 'مساهمات الدول الأعضاء'، وهي متوافقة مع الاشتراكات التي تدفعها الدول الأعضاء في المعهد؛ و'التحويلات والمنح'، وتشمل منحة منظمة الأمم المتحدة إضافة إلى ما تمنحه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ والإيرادات الأخرى' المتأتية من الموارد المقدمة من شركاء خارجيين.

٣٥- وفي أثناء الفترة قيد النظر، بلغ متوسط الميزانية السنوية للمعهد ٩٥٩ ٢ مليون دولار أمريكي.

الشكل ٢:

فئات الإيرادات: ٢٠٢٠-٢٠٢٥ (بالدولار الأمريكي)

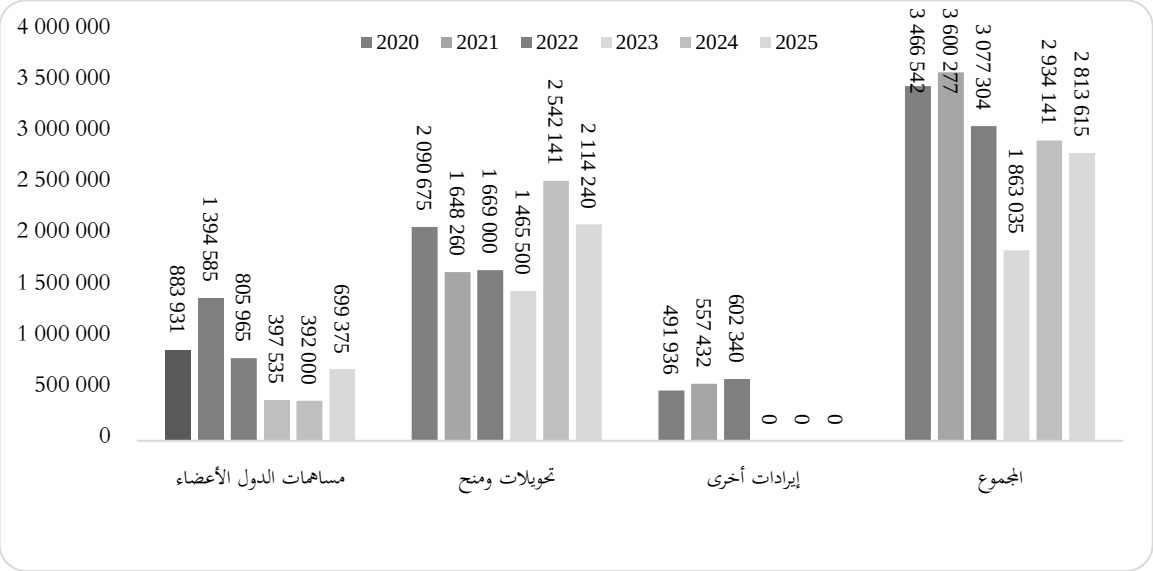

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥

٣٦- ويبيّن الشكل ٣ أن مساهمات الدول الأعضاء في المعهد، بعد أن بلغت ذروتها عند ١,٥٩ مليون دولار في عام ٢٠١٩، استمرت في التراجع، حيث سجلت انخفضا تراكميا بنسبة ٧٢ في المائة. ونتيجة لذلك، جرى تعبئة الاحتياطيات الإلزامية بكاملها تقريبا لدعم الأنشطة في عام ٢٠٢٥. ومن المتوقع أن تنفَد هذه الاحتياطيات بالكامل قبل نهاية النصف الأول من عام ٢٠٢٦، ما لم يتلق المعهد دفعة كبيرة من المساهمات لا تقل عن ٦٠٠ ألف دولار لتغطية الرواتب المموّلة من مساهمات الدول الأعضاء.

الشكل ٣ :

مساهمات الدول الأعضاء: ٢٠١٨-٢٠٢٥ (بالدولار الأمريكي)

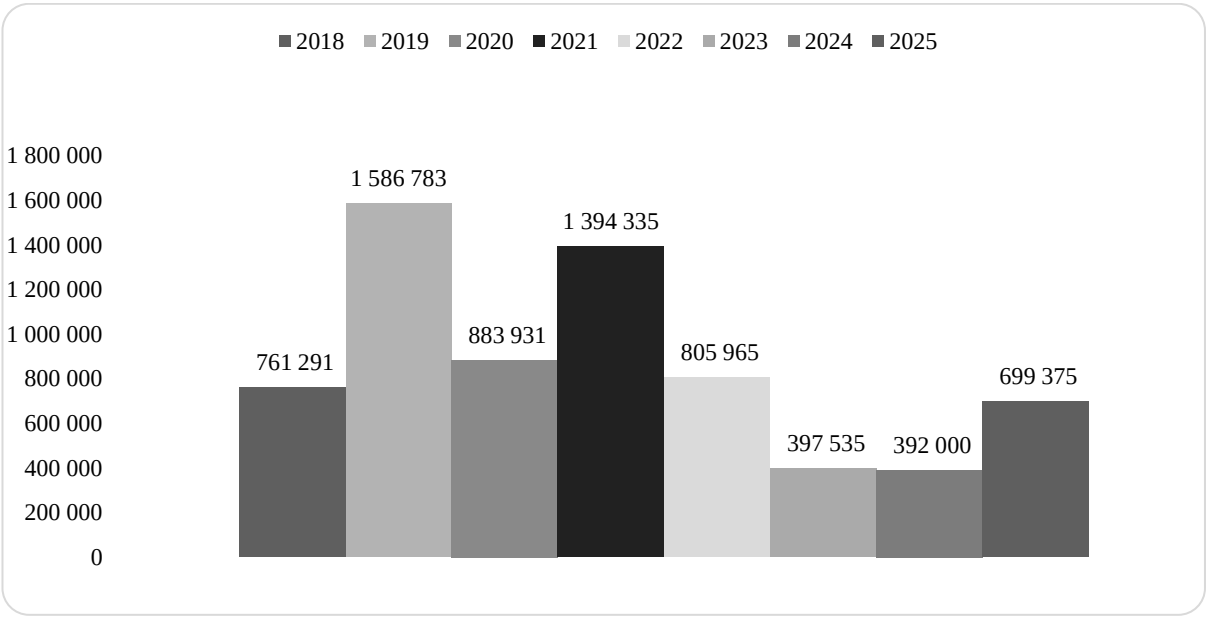

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥

٣٧- وقد تلقّى المعهد دعما ماليا مهما في عام ٢٠٢٥ من الدول التسع الأعضاء التالية: بنين، وبوركينا فاسو، وتنزانيا، وجنوب أفريقيا، وزمبابوي، وساحل العاج، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، وناميبيا. وكان للمساهمات المدفوعة في وقتها المناسب من قبل هذه الدول دور حيوي في مواصلة أنشطة المعهد، في سياق يتسم بصعوبات مالية جمّة. وترد في الجدول ٢ أدناه مبالغ المساهمات التي دفعتها كل واحدة من هذه الدول في عام ٢٠٢٥.

الجدول ٢:

المساهمات المدفوعة أثناء الفترة قيد النظر، حسب البلد، حتى ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

(بالدولار الأمريكي)

الرقم	البلد	الاشتراك السنوي المقرر	الدفع مقدما	الاشتراك السنوي المسدد في عام ٢٠٢٥	المتأخرات المسددة	مجموع المبلغ المسدد في عام ٢٠٢٥
١	جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠	٠	٨٠ ٠٠٠	٠	٨٠ ٠٠٠
٢	بنن	١٥ ٠٠٠	٤٦ ٠٥٥	١٥ ٠٠٠	٤٥ ١٢٢	
٣	بوركينا فاسو	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
٤	الكاميرون	٢٤ ٠٠٠		٢٤ ٠٠٠	٦٢٤	٢٤ ٦٢٤
٥	كوت ديفوار	٣٢ ٠٠٠	٢٠ ١٥٥	٣٢ ٠٠٠	١٢٥ ٢٢٣	١٧٧ ٣٧٨
٦	غينيا الاستوائية	١٠ ٠٠٠	٠	١٠ ٠٠٠		
٧	ناميبيا	٢٤ ٠٠٠	٠		٢٤ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠
٨	جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٤ ٠٠٠	٠		١٤٢ ١٩٦	١٤٢ ١٩٦
٩	زمبابوي	٤٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٠	١٢٠ ٠٠٠
	المجموع	**٢٦٤ ٠٠٠**	**١٤٦ ٢٠٩**	**٢١٦ ٠٠٠**	**٣٣٧ ١٦٥**	**٦٩٩ ٣٧٥**

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥

٣٨- وارتفع رصيد المتأخرات من ٢٠,٥ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ إلى ٢١,٠٩ مليون دولار في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥. ويعكس هذا الوضع اتجاها تصاعديا مقلقا يحد بشدة من قدرة المعهد على تنفيذ مهامه. وهذا الوضع المالي حرج للغاية بالنظر إلى أن مساهمات الدول الأعضاء قد انخفضت بنسبة ٥٦ في المائة منذ عام ٢٠١٩، كما هو مبيّن في الشكل ٣.

٣٩- ولكي يتسنى للمعهد الحفاظ على أنشطته الأساسية وإعادة بناء الاحتياطيات التي باتت مستنزفة، يتعيّن عليه تعبئة مليون دولار في عام ٢٠٢٦، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف المبلغ الذي تلقاه في عام ٢٠٢٥. وفي ظل هذا العجز المالي، يتضح أن هناك حاجة إلى تكثيف جهود التوعية لتمكين المعهد من الاستمرار في الاضطلاع بولايته على نحو كامل.

٤٠- وسيواصل المعهد التواصل مع الدول الأعضاء بشأن مساهماتها. وفي هذا الإطار، يجري المعهد مشاورات مع السلطات المختصة في الدول التي راكمت متأخرات مالية كبيرة أو التي تأخرت في سداد مساهماتها.

٤١- وكما يتضح في الشكل الرابع، فقد قلّصت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشكل كبير الدعم من الموارد الخارجة عن الميزانية الذي تقدمه للمعهد، والذي بلغ ذروته عند

٢,٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٧. ومن مستوى تاريخي منخفض قدره ٥١ ألف دولار في عام ٢٠٢٣، ارتفع مستوى الدعم إلى ٤٥٠ ألف دولار في عام ٢٠٢٥، أي ما يعادل ١٨,٥ في المئة من المستوى المسجّل في عام ٢٠١٧.

الشكل ٤:

الدعم الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من الموارد الخارجة عن الميزانية، ٢٠١٧-٢٠٢٥ (بالدولار الأمريكي)

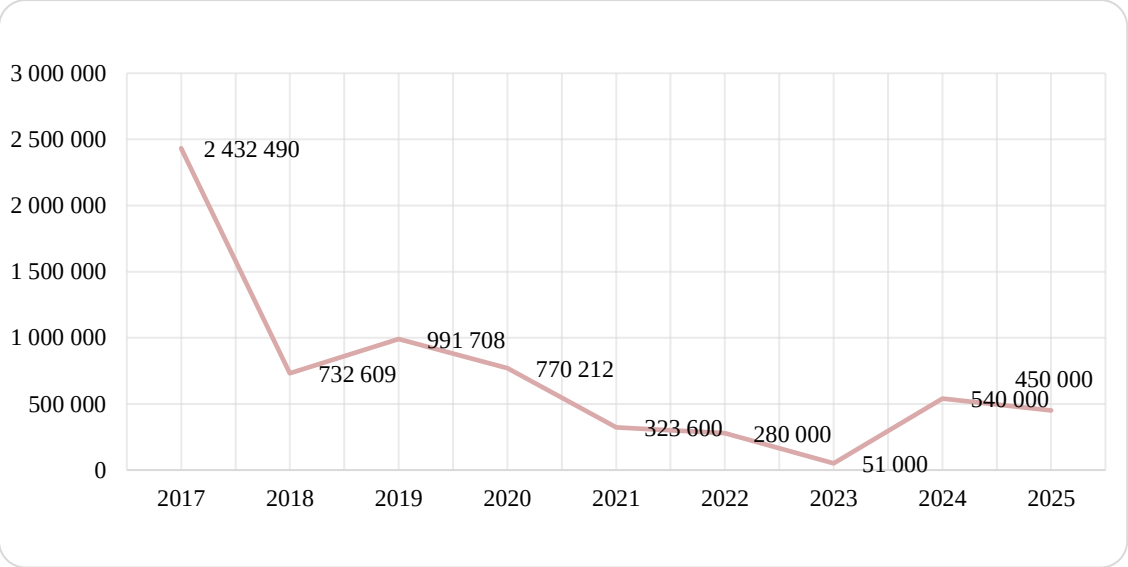

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥

٤٢- وتُقدَّر الميزانية الإرشادية للإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ حاليا بنحو ٢٩ مليون دولار، وفقا لهيكليةٍ تجمع بين الميزانية العادية، ومِنح الأمم المتحدة، ومساهمات الدول الأعضاء، والبرنامج العادي للتعاون التقني أو الموارد الخارجة عن الميزانية، والمساهمات الأخرى، وعجز تمويلي يجب سده يقدَّر بنحو ١٢ مليون دولار.

سادسا- المخاطر الرئيسية التي يتعين معالجتها

٤٣- إن تنفيذ الإطار الاستراتيجي وتعزيز نموذج تنمية القدرات المتكامل يستلزمان إدارة استباقية للعديد من المخاطر الكامنة.

٤٤- وفي هذا الصدد، تشكل قيود الميزانية المستحكِمة وعدم استقرار المساهمات عاملا رئيسيا للهشاشة. وتزداد قيود الميزانية وهو يجعل الحاجة أكثر إلحاحا للإسراع في تنويع مصادر التمويل، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية المستدامة، وإيجاد آليات ابتكارية بهدف تعزيز المرونة المالية للمعهد.

٤٥- وفي ظل تزايد المنافسة المؤسسية في مجال التدريب وتقديم المشورة في السياسات العامة، يصبح لزامًا أن تكون إعادة تنظيم المعهد أكثر وضوحًا، وتقوم على تخصص

واضح يركز على أفريقيا، والتوافق مع الأولويات القارية، وتصميم دورات ذات قيمة مضافة عالية تؤدي إلى مؤهلات يعترف بها الجميع وترتبط ارتباطًا وثيقًا بالاحتياجات العملية للدول الأفريقية.

٤٦- وثمة خطر آخر عملي يتعلق بقدرة المعهد الداخلية على الحفاظ، على المدى الطويل، على نموذج للتدخل يجمع بين التدريب والدعم العملي والمساعدة في تنفيذ السياسات العامة. وتتزايد وتزداد أهمية هذا النموذج استجابةً للمتطلبات المرتبطة بالموارد البشرية، وإدارة عبء العمل، وضمان جودة المنتجات المقدمة، وتنسيق الشراكات التقنية. ويعمل المعهد على التخفيف من هذا الخطر عبر الشراكات الاستراتيجية، وتعبئة شبكات الخبراء، وتعزيز الآليات الداخلية الخاصة بتقييم البرامج ومراقبة الجودة.

٤٧- وفي الأخير إن التحديات المرتبطة بتحديث عروض التعلُّم عبر الإنترنت وبالفجوات الرقمية تتطلب استثمارات محدد الهدف في شكل حلول هجينة ومختلطة، تجمع بين التعلم الحضوري والرقمي مع دعم ملائم للسياق، بالإضافة إلى تطوير آليات تعزز إمكانية الوصول بالنسبة للفئات والمناطق التي تواجه أشد المعوّقات.

سابعا- خاتمة

٤٨- تبرز النتائج التي جرى التوصل إليها في عام ٢٠٢٥ وجود انسجام عام بين الأنشطة التي نفذها المعهد، والتوجهات الاستراتيجية المعتمدة، والاحتياجات التي أعربت عنها الدول الأعضاء. وقد ساهمت الأنشطة التي نُفّذت في تعزيز الصلة بين التدريب وإنتاج المعرفة التطبيقية ودعم الإدارات، وفي الوقت نفسه دعم تطوير وتحديث أطر السياسات العامة في المجالات ذات الأولوية. وتتيح هذه الديناميكية أساسا عمليا لجولة ٢٠٢٦-٢٠٣٠، وتسلط الضوء على المكتسبات والشروط اللازمة لتوطيدها، لا سيما على صعيد الشراكات، والقدرات التنفيذية، والاستمرار في تقديم الدعم للدول الأعضاء.

المرفق الأول

أنشطة التدريب والبحث

	التدريب وحلقات العمل	*حلقات دراسية (مسابقات الأفكار، حلقات عمل شبكية)*
١	قابلية توظيف الشباب في أفريقيا: دور الاقتصاد الرقمي (ثنائي اللغة)	تعزيز أنظمة الرعاية الصحية القادرة على التكيف عن طريق الحماية الاجتماعية والاستثمارات والسياسات العامة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٢	الحماية الاجتماعية واقتصاد الرعاية في أفريقيا (ثنائي اللغة)	تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين عن طريق التجارة: البحث عن استراتيجيات
٣	المشاركة المجتمعية والعمل الشرطي في غانا	تمويل التنمية: تعبئة الموارد من أجل الحماية الاجتماعية
٤	دور التكنولوجيا والابتكار في زيادة قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (ثنائي اللغة)	تحويل الحدود إلى دعامة مؤثرة: التكامل الإقليمي من أجل الازدهار المشترك
٥	التدريب وفق الطلب على التكنولوجيا والابتكار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لفائدة جمهورية الكونغو الديمقراطية والغابون والكاميرون وموريتانيا	الشيخوخة في أفريقيا: الإيثار والتضامن بين الأجيال والحماية الاجتماعية
٦	التدريب حسب الطلب على التكنولوجيا والابتكار للشركات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة في سياق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لفائدة زمبابوي وملاوي	مؤشر رصد المكاسب الديموغرافية: أسلوب منهجي
٧	إعداد نماذج الاقتصاد الكلي لأغراض التنمية المستدامة (ثنائي اللغة)	التقنيات الرقمية والسياسات العامة
٨	الهيكلة والتحليل ومتابعة مشاريع التعدين وتقييمها (ثنائي اللغة)	العمل المناخي والتمويل المتعلق بالمناخ
٩	التقنيات الرقمية والسياسات العامة (ثنائي اللغة)	استعادة الثقة في خطط التنمية باعتبارها السبيل نحو أفريقيا التي نصبو إليها
١٠	التخطيط الإنمائي المتكامل (ثنائي اللغة)	الاقتصاد السلوكي: دمج علم النفس البشري في السياسات العامة من أجل إحداث قدر أكبر من الأثر الإنمائي
١١	إدارة السياسات الاقتصادية المراعية لنوع الجنس (جمهورية الكونغو الديمقراطية)	إدارة المخاطر على المستوى الوطني: البحث عن استراتيجيات!
١٢	إدارة السياسات الاقتصادية المراعية لنوع الجنس (كوت ديفوار)	لا ينطبق
١٣	المفاوضات المناخية للمفاوضين الشباب الأفارقة (ثنائي اللغة)	لا ينطبق

١٤	مصادر الطاقة المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة	لا ينطبق
١٥	المتابعة والتقييم والمساءلة والتعلّم (غامبيا)	لا ينطبق
١٦	التدريب في صياغة السياسات العامة لصالح السنغال	لا ينطبق
١٧	التدريب في صياغة السياسات العامة لصالح الكامرون	لا ينطبق
١٨	التدريب في صياغة السياسات العامة لصالح زمبابوي	لا ينطبق
١٩	التدريب في صياغة السياسات العامة لصالح تنزانيا	لا ينطبق
٢٠	حلقة عمل بشأن الاقتصاد السلوكي: دمج علم النفس البشري في السياسات العامة من أجل إحداث قدر أكبر من الأثر الإنمائي	لا ينطبق
٢١	حلقة عمل بشأن الرؤية الاستراتيجية والبيانات لإدارة الديون	لا ينطبق

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥

المرفق الثاني

حالة مساهمات الدول الأعضاء في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٥

الرقم	البلد	الاشتراك السنوي المقرر	إجمالي الاشتراكات المقررة	مجموع المبلغ المسدد	الرصيد المستحق
١	جنوب أفريقيا	٨٠ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	١ ٠٢٤ ٠٠٠	١٢٨ ٠٠٠
٢	الجزائر	٨٠ ٠٠٠	٢ ٨٨٠ ٠٠٠	–	٢ ٨٨٠ ٠٠٠
٣	أنغولا	٣٢ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	٩٩٢ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠
٤	بنن	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٥٨٦ ٠٥٥	-٤٦ ٠٥٥
٥	بوتسوانا	٢٤ ٠٠٠	٨٦٤ ٠٠٠	–	٨٦٤ ٠٠٠
٦	بوركينا فاسو	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	–
٧	بوروندي	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠
٨	الكاميرون	٢٤ ٠٠٠	٨٦٤ ٠٠٠	٦٩٧ ٩٤٥	١٦٦ ٠٥٥
٩	كابو فيردي	١٠ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	–	٣٦٠ ٠٠٠
١٠	جزر القمر	١٠ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	–	٣٦٠ ٠٠٠
١١	الكونغو	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٤٥٥ ٨٦٩	٨٤ ١٣١
١٢	كوت ديفوار	٣٢ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	١ ١٧٢ ١٥٥	-١٥٥ ٢٠
١٣	جيبوتي	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	–	٥٤٠ ٠٠٠
١٤	مصر	٨٠ ٠٠٠	٢ ٨٨٠ ٠٠٠	٢ ٤٨٠ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠
١٥	إسواتيني	٢٠ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	٤٠ ٥٨٠	١ ١١١ ٤٢٠
١٦	إثيوبيا	٣٢ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠
١٧	إريتريا	١٥ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	–	٤٦٥ ٠٠٠
١٨	غابون	٢٠ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	٣٠٤ ٨٧٣	٥٥ ١٢٧
١٩	غامبيا	١٠ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	٩٥٤ ٦٠٠	١٩٧ ٤٠٠
٢٠	غانا	٣٢ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠
٢١	غينيا	٢٠ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	٣٢ ٠٠٠
٢٢	غينيا بيساو	١٠ ٠٠٠	٧٢٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	٥٦٠ ٠٠٠
٢٣	غينيا الاستوائية	١٠ ٠٠٠	٧٢٠ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠	٦٨٠ ٠٠٠
٢٤	كينيا	٣٢ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠
٢٥	ليسوتو	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٥١٠ ٠٠٠
٢٦	ليبريا	١٥ ٠٠٠	٢ ٨٨٠ ٠٠٠	١ ١٤٦ ١٥١	١ ٧٣٣ ٨٤٩
٢٧	ليبيا	٨٠ ٠٠٠	٧٢٠ ٠٠٠	٦٠٧ ٠٤٠	١١٢ ٩٦٠
٢٨	مدغشقر	٢٠ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٤٠٥ ٠٠٠	١٣٥ ٠٠٠
٢٩	ملاوي	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠	٤٥ ٠٠٠
٣٠	مالي	١٥ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠	٣٣٠ ٠٠٠
٣١	المغرب	٣٢ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	٣٤٠ ٩٤٣	٨١١ ٠٥٧
٣٢	موريشيوس (جزيرة)	١٥ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	١ ٠٤٨ ٩٠٢	١٠٣ ٠٩٨
٣٣	موريتانيا	١٠ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	–	٥٤٠ ٠٠٠
٣٤	موزامبيق	٣٢ ٠٠٠	٨١٦ ٠٠٠	٧٩٢ ٠٠٠	٢٤ ٠٠٠
٣٥	ناميبيا	٢٤ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٢٤ ٩٧٥	٥١٥ ٠٢٥
٣٦	النيجر	١٥ ٠٠٠	٢ ٨٨٠ ٠٠٠	٢ ٢٩٠ ٣٣١	٥٨٩ ٦٦٩
٣٧	نيجيريا	٨٠ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠
٣٨	أوغندا	٢٤ ٠٠٠	٨٦٤ ٠٠٠	٦٩٢ ٩٧١	١٧١ ٠٢٩

٣٩	جمهورية أفريقيا الوسطى	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	١٦ ٧٦١	٥٢٣ ٢٣٩
٤٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية	٣٢ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	–	١ ١٥٢ ٠٠٠
٤١	رواندا	١٥ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠
٤٢	سان تومي وبرينسيبي	١٠ ٠٠٠	٨٦٤ ٠٠٠	٧١٩ ٤٨٠	١٤٤ ٥٢٠
٤٣	السنغال	٢٤ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	٣٥٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠
٤٤	سيشيل	١٠ ٠٠٠	٧٢٠ ٠٠٠	٦٢٠ ٠٥٥	٩٩ ٩٤٥
٤٥	سيراليون	٢٠ ٠٠٠	٣٦٠ ٠٠٠	–	٣٦٠ ٠٠٠
٤٦	الصومال	١٠ ٠٠٠	٢ ٤٨٠ ٠٠٠	١ ١٢٠ ٠٠٠	١ ٣٦٠ ٠٠٠
٤٧	السودان	٣٢ ٠٠٠	٧٢٠ ٠٠٠	٥٦٨ ٧٧٠	١٥١ ٢٣٠
٤٨	جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٤ ٠٠٠	٨٦٤ ٠٠٠	٨٣٨ ١٩٦	٢٥ ٨٠٤
٤٩	تشاد	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٨٨ ٨٥١	٤٥١ ١٤٩
٥٠	توغو	١٥ ٠٠٠	٥٤٠ ٠٠٠	٤٦٥ ٠٠٠	٧٥ ٠٠٠
٥١	تونس	٢٤ ٠٠٠	٨٦٤ ٠٠٠	٤١٠ ٤٧١	٤٥٣ ٥٢٩
٥٢	زامبيا	٣٢ ٠٠٠	١ ١٥٢ ٠٠٠	١ ٠٥٦ ٠٠٠	٩٦ ٠٠٠
٥٣	زمبابوي	٤٠ ٠٠٠	١ ٤٤٠ ٠٠٠	١ ٥٢٠ ٠٠٠	٨٠ ٠٠٠-
	المجموع	**١ ٣٥٨ ٠٠٠**	**٤٨ ٣٦٥ ٠٠٠**	**٢٧ ٢٧٤ ٩٧٣**	**٢١ ٠٩٠ ٠٢٧**

المصدر، بيانات المعهد، ٢٠٢٥

ملاحظة: أصبحت إريتريا وناميبيا عضوتين في المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط في عامي ١٩٩٢ و١٩٩٥ على التوالي.

الاختصار: – يعني أن المبلغ يساوي صفرًا أو أنه ضئيل جدًّا.